الاقتصاد والأعمال

برميل النفط الكويتي ينخفض إلى 59.81 دولار

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 28 سنتا في تداولات اول امس الجمعة ليبلغ 81ر59 دولار أمريكي مقابل 09ر60 دولار للبرميل في تداولات أمس الأول وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الاسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط ارتفاعا كبيرا اول أمس وسط توقعات بأن اجتماعا مزمعا بين الرئيس الأمريكي والزعيم الكوري الشمالي قد يخفف التوترات الجيوسياسية وبفعل بيانات قوية حول الوظائف في الولايات المتحدة.

وارتفع سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 88ر1 دولار ليصل عند التسوية الى مستوى 49ر65 دولار كما ارتفع سعر برميل نفط خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 92ر1 دولار ليصل الى مستوى 04ر62 دولار.

لمواجهته لابد من الوقاية و العمل الاستباقي مثل حالات التطعيم من الأوبئة

«الشال»: الفساد لم يعد مرضاً يحتاج إلى مراجعة الطبيب وإنما وباء مستشر

البيان	الأسبوع العاشر	الأسبوع التاسع	التغير
	2018/03/08	2018/03/01	%
عدد أيام التداول	5	3	
مؤشر الشال (قيم 34 شركة)	397.0	400.6	%0.9-
مؤشر السوق (أسعار)	6,778.2	6,807.9	%0.4-
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	51,134,629	38,208,217	
المعدل اليومي (د.ك)	10,226,926	12,736,072	%19.7-
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	319,492,067	226,774,849	
المعدل إلى (أسهم)	63,898,413	75,591,616	%15.5-
عدد الصفقات	14,309	9,224	
معدل اليومي لعدد الصفقات	2,862	3,075	%6.9-

رسم بياني 1

البيان	قيمة التداول	نسبة من إجمالي
الشركات	دينار كويتي	قيمة تداول السوق
بنك الكويت الوطني	8,570,212	%16.8
بيت التمويل الكويتي	6,036,714	%11.8
شركة هيومن سوفت القابضة ش.م.ك مقفلة	3,793,834	%7.4
شركة الاتصالات المتنقلة (زين)	3,026,478	%5.9
شركة أجيليتي للمخازن العمومية	2,582,065	%5.0
الإجمالي	24,009,303	%47.0
البيان	قيمة التداول	قيمة التداول
القطاعات	دينار كويتي	دينار كويتي
قطاع البنوك	24,638,360	%48.2
قطاع الصناعة	9,659,604	%18.9
قطاع خدمات مالية	7,048,149	%13.8
قطاع العقار	3,685,207	%7.2
قطاع الاتصالات	3,449,745	%6.7

رسم باني 2

قال تقرير الشال الاسبوعي الصادر تحت عنوان «الفساد» انه في عام 2016، تخلفت الكويت 20 مركزاً في مؤشر مدركات الفساد، أي من المركز 55 إلى المركز 75، وفي عام 2018، تخلفت 10 مراكز أخرى إلى المركز 85، محققة 39 نقطة من أصل 100، لتصبح خامسة في مستوى الفساد على نطاق دول الخليج العربي، والثانية على المستوى العربي، تلك كانت خلاصة تقرير منظمة الشفافية الدولية الصادر في 22 فبراير 2018. وفي تصريح نسب إلى رئيس إدارة الفتوى والتشريع في الكويت، يذكر أن الإدارة تلاحق 42 ألف قضية لسرقات المال العام، وهو جهد ضخم ومقدر تشكر عليه، ولكنه ليس القضية الذي يفترض التركيز عليها.

تخلف الكويت 30 مركزاً في مؤشر مدركات الفساد في ثلاث سنوات، يعني أن الفساد لم يعد مرضاً يحتاج إلى مراجعة الطبيب، وإنما وباء مستشري، الحل في مواجهته هو الوقاية، أو العمل الإستباقي، كما في حالات التطعيم من الأوبئة. فالكويت لديها إلى جانب إدارة الفتوى والتشريع، ديوان للمحاسبة، هيئة لمكافحة الفساد –نزاهة– المراقبون ماليون، ولديها لجان عامة وخاصة لحماية الأموال العامة، ورغم ذلك، يستفحل الفساد سنة بعد أخرى. ذلك يعني، أن الكويت، ربما تكون البلد الوحيد، الذي ترتفع فيه تكلفة أجهزة مكافحة الفساد البشرية والمالية، في الوقت الذي تتصاعد فيه تكلفة الفساد بمعدلات أسرع، والأسوأ، هو عدم قيام جهة حكومية بنفي ما ينسب لها من اعترافها بغياب أي إستراتيجية لمواجهة الفساد، ذلك يعني غياب أي سياسة وقائية تحد من إستشرائه. ووجود 42 ألف قضية خاصة لسرقات المال العام فقط، يعني إغراق القضاء والنيابة العامة والفتوى والتشريع وكل أجهزة الرقابة الأخرى بأعباء وضغوط لا يمكن إحتمالها، ولا يمكن تحت هذا الضغط تحقيق نتائج مرضية من ورائها، إلى جانب حاجة تلك الجهات لتوظيف أجهزة بشرية ضخمة، ليس من أجل البناء، وإنما فقط للحد قليلاً من معاول الهدم.

وعودة إلى ما ذكرناه أكثر من مرة، تكاليف وباء الفساد ليست أهمها الخسائر المالية، وإنما سقوط كل ماعداه من مؤشرات مثل الشفافية وسهولة بدء الأعمال والتنافسية، فهي تتخلف كلما زاد إستشراء الفساد. ومعها لا يمكن إستدامة الاقتصاد، وكل الحديث عن رؤى مستقبلية للكويت لا تتصدرها إستراتيجية وقائية للحد من الفساد تبدأ من أعلى السلم، لن يكتب لها النجاح، وتلك حالة مثبتة في تجارب النهوض حول العالم. لقد أصبحت القاعدة هي أن تتخلف الكويت الجميلة في مؤشرات قواعد الإصلاح والتنمية، ومعها بات التخلف متوقعاً ولا يثير حمية رسمية لمواجهته، وإنما مجرد بعض الإنتظار حتى يزول زخمه، وذلك لا يحقق إستدامة ولا تنمية، ويجعلهما مجرد سراب.

خصائص التداول

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها «حجم التداول في السوق الرسمي طبقاً لجنسية المتداولين»، عن الفترة من 2018/01/01 إلى 2018/02/28، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت. وأفاد التقرير إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين، لكن نصيبهم إلى الانخفاض، إذ استحوذوا على 46.6% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة، (54.2% في يناير وفبراير 2017)، و45.7% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة، (53.3% في يناير وفبراير 2017). واشترى المتعاملون الأفراد أسهماً بقيمة 250.668 مليون دينار كويتي، كما باعوا أسهماً بقيمة 246.151 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم، شراءً، بنحو 4.518 مليون دينار كويتي.

وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع المؤسسات والشركات، واستحوذ على 24.2% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة، (18.2% للفترة نفسها 2017)، و22.7% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة، (17.5% للفترة نفسها 2017)، وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 130.218 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهماً بقيمة 122 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، الأكثر شراءً، بنحو 8.218 مليون دينار كويتي.

وثالث المساهمين هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ)، فقد استحوذ على 20.6% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة، (22.4% للفترة نفسها 2017)، و19.9% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة، (21.4% للفترة نفسها 2017)، وباع أسهماً بقيمة 110.654 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 107.328 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، بيعاً، بنحو 3.326 مليون دينار كويتي.

وآخر المساهمين في السيولة هو قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 11% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة، (6.8 للفترة نفسها 2017)، و9.3% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة، (6.2% للفترة نفسها 2017)، وباع أسهماً بقيمة 59.452 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 50.042 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، الأكثر بيعاً، بنحو 9.410 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهماً بقيمة 455.889 مليون دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 84.7% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة، (90.8% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهماً بقيمة 449.347 مليون دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 83.5%، من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة، (89.2 % للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم، الأكثر بيعاً، بنحو 6.541 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على إستمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية.

وبلغت حصة المستثمرين الآخرين، من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة، نحو 10.8 %، (7.7 % للفترة نفسها 2017)، واشتروا ما قيمته 58.378 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المُباعة، نحو 45.545 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 8.5 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة، (6.7 % للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم، الوحيدون شراءً، بنحو 12.832 مليون دينار كويتي، أي أن ثقة المستثمر الخارجي لازالت أعلى في البورصة المحلية.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي، من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة، نحو 6.8 %، (2.5% للفترة نفسها 2017)، أي ما قيمته 36.823 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المُشتراة، نحو 5.7%، (3.1% للفترة نفسها 2017)، أي ما قيمته 30.532 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم، بيعاً، بنحو 6.291 مليون دينار كويتي.

وتغير قليلاً التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه، إذ أصبح نحو 84.1 % للكويتيين و9.7 % للمتداولين من الجنسيات الأخرى و6.3% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 90 % للكويتيين و7.2 % للمتداولين من الجنسيات الأخرى و2.8 % للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة نفسها 2017، أي إن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي، وكان الإقبال الأكبر من جانب المستثمرين غير الكويتيين من خارج دول مجلس التعاون الخليجي، يفوق إقبال نظرائهم، من داخل دول المجلس، وغلبة التداول فيها للأفراد.

وانخفض عدد حسابات التداول النشطة بما نسبته 13%–، ما بين نهاية ديسمبر 2017 ونهاية فبراير 2018، (مقارنة بارتفاع بلغت نسبته 18 % ما بين نهاية ديسمبر 2016 ونهاية فبراير 2017)، وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية فبراير 2018، نحو 15.504 حساباً، أي ما نسبته نحو 4.1% من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 16.900 حساباً في نهاية يناير 2018، أي ما نسبته نحو 4.4 % من إجمالي الحسابات للشهر نفسه، وبانخفاض بلغت نسبته 8.3–% خلال شهر فبراير 2018.

أسواق منتقاة

كان أداء شهر فبراير أداءً سلبياً ومعاكساً لأداء شهر يناير الموجب، حيث حقق 11 سوقاً خسائر، بعضها كبير، بينما حقق 3 أسواق فقط أداءً موجباً وطفيفاً، وكان 12 سوقاً قد حققوا مكاسب في شهر يناير بينما حقق سوقان فقط خسائر. كان أداء أول شهر في السنة مشجعاً، ورغم أن التصحيح كان متوقعا خلال العام الجاري ومستحق، إلا أنه جاء مبكراً وفي شهر فبراير، وخلافاً لتوقعاتنا، وبدأ التصحيح من بورصة نيويورك كما هي العادة، ولكنها لم تكن أكبر الخاسرين مع نهاية الشهر.

أكبر الخاسرين في شهر فبراير كان السوق الصيني الذي فقد مؤشره نحو 6.4–%، كانت كفيلة بنقله من المنطقة الموجبة في نهاية شهر يناير إلى المنطقة السالبة وبخسائر بحدود 1.4%– مقارنة بمستواه في نهاية العام الفائت. ثاني أكبر الخاسرين كانت بورصة قطر التي فقد مؤشرها نحو 6–% وهي خسائر كبيرة يصعب تبريرها سوى بحساسيتها المفرطة لأي تطورات سلبية، مثل التصحيح الذي أصاب الأسواق الناشئة والناضجة، وبورصة قطر مفتوحة لتعاملات الأجانب. ثالث أكبر الخاسرين كان السوق الألماني بفقدان مؤشره نحو 5.7–% في شهر فبراير، وكانت خسائر كفيلة بفقدانه لمكاسب شهر يناير وانتقاله إلى المنطقة السالبة بخسائر بحدود 3.7–% مقارنة بمستواه في نهاية العام الفائت. ولم يكن السوق الأمريكي أكبر الخاسرين رغم أنه مصدر بداية ذلك التصحيح، والواقع أنه ظل رابحاً في أول شهرين من السنة بنحو 1.3 %، وخسائر شهر فبراير البالغة 4–% في شهر فبراير لم تمسح مكاسب شهر يناير بعد.

أكبر الرابحين في شهر فبراير كانت بورصة البحرين بمكاسب بنحو 1.4%، تلاها المؤشر الوزني لبورصة الكويت بمكاسب بنحو 0.5 %، ثم بورصة مسقط بمكاسب طفيفة جداً وبحدود 0.1 %. وأداء شهر فبراير السلبي جاء في صالح بورصات إقليم الخليج، فالبورصات الثلاث الرابحة كلها من الإقليم وإن جاءت مكاسبها طفيفة، ونتيجة الخسائر الكبيرة للأسواق الناضجة والناشئة، أصبحت 5 من أسواق الإقليم ضمن الأسواق الثمانية في المنطقة الموجبة، أي الأسواق الرابحة منذ بداية العام، وباتت تلك الأسواق تحتل المراكز الخمسة الأولى للأفضل أداء منذ بداية العام.

جاءت بورصة أبوظبي في صدارة الأداء منذ بداية العام بمكاسب بنحو 4.5 %، تلتها بورصة الكويت بمؤشرها الوزني بمكاسب بنحو 3.1 %، ثم بورصة البحرين بمكاسب بنحو 2.9 %، وجاء بعدها كلاً من بورصة السعودية وبورصة قطر. وظلت 6 أسواق في المنطقة السالبة، أكبر الخاسرين كان السوق البريطاني بفقدان مؤشره نحو 5.9– %، ثم سوق دبي بخسائر بنحو 3.7– %، ومثلها للسوق الألماني أيضاً، وظل سوق مسقط في المنطقة السالبة رغم مكاسبه الطفيفة في شهر فبراير.

ومن قراءة تاريخ أداء البورصات في زمن تصحيح كبير ومستحق، يفترض أن تراوح في أداءها بين الارتفاع والانخفاض في تذبذب متصل، ولكن الحصيلة النهائية مع نهاية العام تكون في اتجاه تحقيق معظم الأسواق الناضجة والناشئة لخسائر، لذلك من المفترض أن تعوض تلك الأسواق بعض خسائرها في شهر مارس، ثم تعاود الهبوط. أما أسواق إقليم الخليج، فإلى جانب تأثرها بأداء بورصات العالم والذي يفترض أن يخفت تأثيره بمرور الزمن، إلا أن متغيرات سوق النفط والأحداث الجيوسياسية سوف يكون لهما التأثير الأكبر عليها، لذلك، من المفترض أن تحقق أسواق الإقليم بعض المكاسب إن استقرت أسعار النفط ولم تتطور أحداثها الجيوسياسية السيئة إلى الأسوأ.

البنك الأهلي

أعلن البنك الأهلي المتحد نتائج أعماله، للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً، بعد خصم الضرائب، بلغت نحو 44.5 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 6.8 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 18.1%، مقارنة مع نحو 37.6 مليون دينار كويتي في 2016، ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع الربح التشغيلي للبنك بنحو 5.9% نتيجة ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أكبر من ارتفاع المصروفات التشغيلية، وانخفاض جملة المخصصات بنحو 6.9%. ويعرض الرسم البياني التالي، التطور في مستوى الأرباح الخاصة لمساهمي البنك خلال الفترة (2008–2017).

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 9 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 8.1%، وصولاً إلى نحو 120.1 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 111.1 مليون دينار كويتي. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 15.7 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 104.1 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 88.4 مليون دينار كويتي في عام 2016، بينما انخفضت باقي بنود الإيرادات التشغيلية بنحو 6.7 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 15.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 22.7 مليون دينار كويتي.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية للبنك بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 4.5 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 13.3%، وصولاً إلى نحو 38.4 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 33.9 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2016. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 32% مقارنة بنحو 30.5% في عام 2016. بينما حققت جملة المخصصات انخفاضاً بلغ نحو 2.6 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 6.9% كما أسلفنا، عندما بلغت نحو 34.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 37.5 مليون دينار كويتي. وعليه ارتفع هامش صافي الربح، إلى نحو 37%، بعد أن كان نحو 33.9%، في نهاية عام 2016. وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 3.666 مليار دينار كويتي، بانخفاض بلغ نحو 26.6 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 0.7%، مقارنة بنحو 3.692 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2016.

وسجل بند مدينو تمويل انخفاضاً بنحو 33.2 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 2.673 مليار دينار كويتي (72.9% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 2.706 مليار دينار كويتي (73.3% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة مدينو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 85.2% مقارنة بنحو 84.7%، بينما ارتفع بند عقارات استثمارية بنحو 15 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 38 مليون دينار كويتي (1% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 23.1 مليون دينار كويتي (0.6% من إجمالي الموجودات). وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت انخفاضاً بلغت قيمته 48.5 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 1.5%، لتصل إلى نحو 3.198 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 3.246 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2016. وبلغ إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 87.2% مقارنة بنحو 87.9% في عام 2016.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية إلى أن جميع مؤشرات الربحية سجلت ارتفاعاً مقارنة مع نهاية عام 2016، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل رأس المال (ROC) إلى نحو 24.7%، مقارنة بنحو 22.8%. وارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 11.2%، قياساً بنحو 10.9%. وارتفع أيضاً مؤشر العائد على معدل الموجودات (ROA)، إلى نحو 1.2% مقارنة بنحو 1%. وبلغت ربحية السهم الخاصة بمساهمي البنك (EPS) نحو 24.4 فلس، مقابل 24 فلس في عام 2016. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم (P/E) نحو 14.3 مرة، أي تحسن، مقارنة مع نحو 17.1 مرة، نتيجة ارتفاع ربحية السهم بنحو 1.7% مقارنة بتراجع للسعر السوقي وبحدود 14.9%. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.4 مرة بعد أن كان 1.6 مرة في نهاية عام 2016. وأعلن البنك نيته توزيع أرباح نقدية بنسبة 13% من القيمة الاسمية للسهم، أي ما يعادل 13 فلساً كويتياً لكل سهم، وتوزيع 5% أسهم منحة، وهذا يعني أن السهم حقق عائداً نقدياً بلغت نسبته نحو 3.7% على سعر الإقفال في نهاية ديسمبر 2017، والبالغ نحو 349 فلساً كويتياً. وكانت التوزيعات النقدية قد بلغت نحو 12% عن عام 2016، و8% أسهم منحة.

الأداء الأسبوعي

كان أداء بورصة الكويت، خلال الأسبوع الماضي، أقل نشاطاً، حيث انخفضت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، وكمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 397 نقطة، وبانخفاض بلغ قيمته 3.6 نقطة، ونسبته 0.9% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، بينما ارتفع بنحو 10 نقطة، أي ما يعادل 2.6% عن إقفال نهاية عام 2017.

البيان	2017/12/31 (ألف دينار كويتي)	2016/12/31 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %
مجموع الموجودات	3,663,579	3,692,161	(26,582)	%0.7-
مجموع المطلوبات	1,197,991	3,246,473	(48,482)	%1.5-
مجموع حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	406,948	385,048	21,900	%5.7
مجموع الإيرادات التشغيلية	120,073	111,053	9,020	%8.1
مجموع المصروفات التشغيلية	38,386	33,891	4,495	%13.3
المخصصات	34,907	37,492	(2,585)	%6.9-
الضرائب	2,317	2,023	294	%14.5
صافي ربح الفترة	44,463	37,647	6,816	%18.1
المؤشرات				
العائد على معدل الموجودات	%1.2	%1.0		
العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	%11.2	%10.9		
العائد على معدل رأس المال	%24.7	%22.8		
ربحية السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)	24.4	24	0.4	%1.7
أقفل سعر السهم (فلس)	349	410	(61)	%14.9-
مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	14.3	17.1		
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.4	1.6		

رسم بياني 3

	البيان	يوم الخميس 2018/03/01	يوم الخميس 2018/03/08	التغير %	أقل 2017	التغير %
1	بنك الكويت الوطني	457.3	456.1	0.3	429.7	6.4
2	بنك الخليج	204.0	208.8	(2.3)	193.4	5.9
3	البنك التجاري الكويتي	403.4	425.9	(5.3)	375.3	7.5
4	بنك الأهلي الكويتي	212.8	203.0	4.8	169.9	12.1
5	بنك الكويت الدولي	241.0	243.9	0.0	237.6	2.7
6	البنك الأهلي المتحد	319.5	321.4	(0.6)	331.9	(3.7)
7	بنك برقان	277.9	281.9	(1.4)	299.9	(7.3)
8	بيت التمويل الكويتي	1,425.3	1,438.8	(0.9)	1,401.1	1.7
	قطاع البنوك	448.0	450.1	(0.5)	430.2	4.1
9	الصناعات الصبرية	129.9	130.6	(0.5)	122.7	5.9
10	الصناعات الغذائية	221.5	220.5	0.4	234.2	(5.5)
11	الصناعات الوطنية	125.8	124.6	1.0	123.3	2.0
12	مشاريع الكويت القابضة	668.5	675.2	(1.0)	746.5	(10.4)
13	أسمنت الصفاة (الأسمنت)	43.7	43.7	0.0	44.4	(1.6)
	قطاع الصناعة	227.5	228.8	(0.6)	240.3	(5.5)
14	الكويت للتأمين	63.9	63.9	0.0	68.6	5.4
15	الخليج للتأمين	396.3	396.3	0.0	469.9	(15.7)
16	الأهلية للتأمين	191.5	191.5	0.0	174.6	9.7
17	وربة للتأمين	54.9	54.5	0.7	52.8	4.0
	قطاع التأمين	151.4	151.3	0.1	158.1	(4.2)
18	عقارات الكويت	86.3	87.0	(0.8)	92.1	(6.3)
19	المدينة للتنمية	138.7	150.9	(8.1)	183.2	(15.9)
20	الإستثمارات العقارية	270.6	275.2	(1.7)	282.5	(4.3)
21	الصناعات العقارية	1,372.9	1,376.9	(0.3)	1,429.4	(4.0)
	القطاع العقاري	186.5	190.4	(2.0)	198.3	(6.0)
22	شركة المشاريع الإنشائية	134.0	137.6	(2.6)	134.0	0.0
23	بنك الكويت	670.8	670.8	0.0	708.5	(5.3)
24	الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	163.9	167.1	(1.9)	167.5	(2.1)
	القطاع الصناعي	192.3	194.3	(1.0)	198.1	(2.9)
25	الصناعات الكويتية	689.9	685.4	0.7	816.0	(15.5)
26	أسواق الصوصية	1,318.1	1,302.6	0.5	1,112.5	6.6
27	شركة زين	678.5	747.2	(9.2)	816.0	10.1
28	شركة نوجي القابضة	28.9	27.2	6.3	11.5	155.8
	قطاع الخدمات	1,050.6	1,084.6	(3.1)	991.1	6.0
29	فنادق ومنتجعات الوطنية	186.7	186.7	0.0	190.3	(2.1)
30	شركة الصناعات الحديثة	76.1	75.3	1.1	70.1	8.6
31	الكويتية للأغذية الأمريكية	989.3	989.3	0.0	1,095.7	(9.7)
	قطاع الأغذية	387.3	387.3	0.0	421.4	(8.1)
32	الشركة للإنشاءات والتنمية الصناعية	333.3	333.3	0.0	375.0	(11.1)
33	بيت الطبخ	322.6	338.3	(4.6)	322.6	0.0
34	بيت الأدوية	603.3	599.0	1.2	588.6	2.5
	الشركات غير الكويتية	225.5	227.9	(1.1)	230.2	(2.0)
	المؤشر العام	397.0	400.6	(0.9)	387.0	2.6

رسم بياني 4